لم ينقطع بدليل رجوعه الى البدل ولو وهبته
وافتضته النصف فله نصف الباقي وربع بدل
كله لان الهبة وردت على مطلق النصف
فيشيع فيما اخرجته وما ابقته ولو كان الصداق
دينا فابرأته منه ولو بهبته له ثم فارق قبل
وطيء لم يرجع عليها بشيء بخلاف هبة العين والفرق
انها في الدين لم تأخذ منه مالا ولم يتحصل على
شيء بخلافها في هبة العين وليس لولي عفو عن
مهر لموليته كسائر ديونها وحقوقها
والذي بيده عقدة النكاح في قوله تعالى الا ان
يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح هو
الزوج لتمكنه من رفعها بالفرقة فيعفوا عن حقه
ليسلم لها كل المهر لا الولي اذ لم يبق بيده بعد
العقد عقدة فصل في المتعة وهي مال
يجب على الزوج دفعة لامرأته لمفارقته اياها
بشروط كما قلت يجب عليه لزوجة لم يجب لها
نصف مهر فقط بان وجب لها جميع المهر او كانت
مفوضة لم توطأ ولم يفرض لها شيء صحيح متعة بفراق
اما الاولى فلعموم وللمطلقات متاع بالمعروف
وخصوص فتعالين امتعكن ولان المهر في مقابلة
منفعة بضعها وقد استوفاها الزوج فيجب للا يحاش

متعة

متعة واما في الثانية فلقوله تعالى لا جناح عليكم
ان طلقتموا النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن
فريضة ومتعوهن ولان المفوضة لم تحصل لها
شيء فيجب لها متعة للا يحاش بخلاف من
وجب لها النصف فلا متعة لها لانه لم يستوف
منفعة بضعها فيكفي نصف مهرها للا يحاش ولانه
تعالى لم يجعل لها سواها بقوله فنصف ما فرضتم
هذا ان كان الفراق لا بسببها او ملكه لها كردته
واسلامه ولعانه وتقبيلها ابنه طلاقها بفعلها فتعلية
ووطيء ابيه او ابنه لها بشبهة او موت لهما او لاحدهما
فان كان بسببها كملكها له وردتها واسلامها وفسخها
بعيبه وفسخه بعيبها او بسببهما كردتهما معا
او بملكه لها بشرى او غيره او بموت فلا متعة لها
وطيها ام لا وكذا لو بسيا معا والزوج صغير او مجنون
وذلك لا نتفاء الا يحاش ولانها في صورة موته
وحده متفجعة لا مستوحشة ولا فرق في
وجوب المتعة بين المسلم والذمي والحر والعبد و
المسلمة والذمية والحرة والامة وهي لسيد الامة
وفي كسب العبد وتوفي او بسببها الحرمن زنا ديق والوا
جب فيها ما تراضى الزوجان عليه ويسن ان
لا تنقص عن ثلاثين درهما او ما قيمته او ما قيمته

تعليقه